

هل تنجح عبير موسى في الإطاحة بالإسلام السياسي في تونس

احتدام المواجهة بين الدستوري الحر والنهضة لا يحجب المخاوف من تحالفهما مستقبلا

يطرح تحرك الحكومة التونسية ضد الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ذراع جماعة الإخوان، بضغط من الحزب الدستوري الحر الذي ترأسه عبير موسى، تساؤلات عن مآلات الحملة التي تقودها المرأة في تونس ضد حركة النهضة الإسلامية، لاسيما وأن هذه الحركة تواجه اتهامات وانتقادات بالسيطرة على المساجد وعلى الخطاب الديني الذي يقدم داخلها.

تونس - احتدمت مؤخرا المعركة بين الحزب الدستوري الحر بقيادة عبير موسى وحركة النهضة الإسلامية في تونس وسط تزايد الكهنتات باحتكار المرأة للخطاب المناهض لجماعة الإسلام السياسي في بلادها. ومع تزايد حدة الاستقطاب الثنائي بين الطرفين تتسع دائرة التساؤلات عما إذا كانت موسى وحزبها قادرين على الإطاحة بالإسلام السياسي الذي دخل خلال المرحلة الماضية موجبات على جبهات عدة، بدءا من الرئيس قيس سعيد وصولا إلى موسى التي تحقق أرقاما هامة على مستوى استطلاعات الرأي.

وأعلنت موسى الأيام الماضية عن نجاحها وحزبها في إرغام الحكومة برئاسة هشام المشيشي على التحرك ضد "الجمعيات المشبوهة"، وفق قولها، من خلال توجيه تنبيه إلى الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، ذراع تنظيم الإخوان المسلمين.

انتصار "منقوص"

ولكن المحلل السياسي خليل الرقيق لا يُسايبر الشرفي في رأيه حيث أكد أن التنبيه الرسمي للحكومة على اتحاد علماء المسلمين موجود، وهو "شبه رسمي".

وقال الرقيق في تصريح لـ "العرب" إن "المشكلة في ما بعد التنبيه، هل حل هذا الاتحاد خاصة أن التهم خطيرة؛ خرق الفصل الأول والثاني من الدستور والفصل الرابع من المرسوم المنظم للجمعيات الذي ينص على ممارسة هذه الجمعيات أنشطتها دون تمييز ديني أو تطرف أو عنف"، موضحا "سياسيا موسى نجحت في ذلك، منذ عشر سنوات تونس لم تخض بجدية معركة الجمعيات المشبوهة وذات المحتوى التكفيري وتحديد المساجد والكتاتيب وغيرها، خاضت موسى المعركة بشكل سلمي وأكثر من ذلك بشكل قانوني دون تصادم، هذه خطوة جبارة".

وشدد النائب البرلماني عن الدستوري الحر كريم كريمة على أن رئاسة الحكومة أرسلت حزبهم بشكل رسمي موضحة أنها سلطت عقوبة رسميا على اتحاد علماء المسلمين.

وأضاف كريمة أن "بعد مرور شهر عن هذا الإجراء على الكاتب العام للحكومة أن يقوم بقرينة لحل هذا الاتحاد الجذبي". وبالرغم من مساعيه لإسقاط حركة النهضة الإسلامية من الحكم والقضاء على منابع التطرف على غرار الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، إلا أنه يبدو أن هناك حلقة مفقودة في حملة الدستوري الحر لاسيما في ظل تواتر الحديث عن تمكن الإسلاميين من السيطرة على بعض المساجد وتسلسل بعض قياداتها المتطرفة إلى المدارس وانتشار مدارس قرآنية وغير ذلك.

ومنذ أيام تم تداول تقارير محلية حول مدرسين يقومون بوظيفتهم بلباس أفغاني في مدن داخلية على غرار ولاية (محافظة) المهديّة (شرق)، وهو ما أثار جدلا حول حياض المؤسسات التربوية خاصة أن هذه التقارير تحدثت عن "مغجّة" للأطفال.

حكومة مدنية

في بيان له ليل الثلاثاء - الأربعاء أدان مرصد الدفاع عن مدينة الدولة هذه "الممارسات"، قائلا "رصدنا حادثتين غاية في الخطورة الأيام الماضية، سلوك عدد من المعلمين في مدرستين تقعان في معتمدية شربان من ولاية المهديّة، حيث كما بيّنه برنامج صحفي استقصائي بالصورة والصوت، يفرضون على التلاميذ، بلباسهم الرهباني الأفغاني المخيف، دروسا خارجية عن المناهج التربوية الرسمية معتمدة على الحلال والحرام، مع منع الاختلاط بين الجنسين وحذف الصور من قاعات التدريس باعتبارها محرمة، وإقامة الصلاة داخل القسم".

وأوضح أن "التنظيم المذكور يتلقى تمويلات خارجية، وأمين ماله وقيادته أعضاء في حركة النهضة التي تنتفع بصورة أو بأخرى بهذه التمويلات". وسلط هذا الإعلان الضوء مجددا على الجهود التي يقودها الحزب من أجل الإطاحة بالإسلام السياسي، وهي جهود لا تحظى بإجماع كافة الأوساط السياسية في تونس ولم تنجح حتى الآن في تحجيم نفوذ الإسلاميين الذين يقودون الائتلاف الحكومي. وإلى حد خط هذه الكلمات، لم تعلن الحكومة التونسية عن بدء إجراءات حل الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، وهو ما جعل العديد من الأوساط سواء



مواجهة مفتوحة

وهي ثورة ترفضها موسى وتعتبرها "انقلابا". ويقول علي "لا يمكن مكافحة التطرف بتطرف آخر"، في إشارة إلى ضرورة تغيير لهجة الحزب الدستوري الحر، موضحا "موسى ركزت كل تحركاتها على مؤيدات ونجحت في ذلك، وهي ناجحة إلى حد الآن في معركتها ضد النهضة بسبب أخطاء وضعف الدولة التونسية".

الدستوري يتصدر نوايا التصويت بفارق كبير عن حركة النهضة الإسلامية، لكنه يسير دون حلفاء رغم تعدد الأحزاب القريبة منه

ولكن الرقيق يؤكد "في البداية سيناريو تحالف الدستوري الحر والإسلاميين مستبعد، لماذا؟ لأن الدستوري الحر استفاد من دروس تنظي نداء تونس التي جاءت بعد تحالفه مع النهضة، ثانيا الحزب الدستوري الحر حزب مركزي منظم منتشر أفقيا لديه هيكلته وفروعه المنتشرة في شتى الجهات، لذلك هو حزب مركزي ومنظم وقادر على إيجاد التوازن المضاد لحركة النهضة التي تملك جزءا من الشارع".

ويتابع "بالنسبة إلى الوسطيين (نسبة للأحزاب الوسطية) هم تأهّلون في الطريق لأنه في الواقع لا يوجد غير ثلاث قوى في الشارع وهي الرئيس سعيد والدستوري الحر والنهضة، الوسطيون رافضون التحالف مع موسى بسبب احتراؤهم على الماضي (انتماء موسى لحزب الرئيس الراحل بن علي والافتخار بما أنجزه في السابق) ولأسباب شخصية، لكن تبقى موسى الوحيدة التي ذهبت إلى العمق في مواجهة الإخوان المسلمين في تونس من خلال الاعتصام أمام اتحاد علماء المسلمين، هل فكر حزب آخر يساري أو وسطي في ذلك؟ لا".

ويحمل الدستوري الحر هذه الأحزاب مسؤولية حالة التشرذم التي تعرفها العائلة الوسطية التي تشكلت جمعا للأحزاب التي تحمل لواء الدفاع عن مدينة الدولة. وأكد كريمة أن "الدستوري الحر لن يتعامل مع الإسلاميين الذين دمروا مقومات الدولة الوطنية، من يتحدث عن تجمع القوى المدنية والعائلة الوسطية نجيبه باننا عرضنا عليهم ميثاقا سياسيا فيه 6 نقاط أو نقطة تنص على التعهد بعدم التعامل مع الإسلام السياسي، لا يحمل ذلك أي نظرة إقصائية لكن مصائب تونس خلال العشرية الماضية كلها من الإسلام السياسي".

الجهة وهذا دليل آخر على أن هناك مساجد خارجة عن سيطرة الدولة وفيها خطاب يحرض على العنف". ويتابع علي الذي تنجز جمعياته العديد من الدراسات "الأمر لا يقتصر على المساجد، هناك الكثير من الجمعيات المشبوهة على غرار مركز الإسلام والديمقراطية واتحاد علماء المسلمين والمدارس القرآنية التي لا تزال منتشرة إلى حد الآن، هؤلاء يقومون بتكوين الأئمة خارج إطار الدولة ودون شراكات رسمية ولا مبالاة".

وبالنسبة إلى الدستوري الحر فإن الحركة ستكون ضد كل أذرع وأشكال الإسلام السياسي في تونس وهو ما جعله يكسب تأييد العديد من الأكاديميين وغيرهم. ويقول كريمة إن "معركتنا ضد الإسلام السياسي، من يريد تغيير نمط المجتمع التونسي وضرب مدينته، معركتنا ستكون أيضا ضد كل من يتعامل مع الإسلام السياسي، اتحاد القرضاوي هو الذي افتتحنا به حملتنا، الإسلام السياسي وضع لضرب كل دولة عربية مدنية لذلك سنتجه إلى كل المنشآت التي يسيطر عليها الإسلام السياسي مثل جامعة الزيتونة وغيرها".

شبح التحالف مع الإسلاميين

رغم تزايد حدة الاستقطاب الثنائي بين حركة النهضة الإسلامية والحزب الدستوري الحر بقيادة موسى، إلا أن ذلك لا يبديد المخاوف من تكرار سيناريو حزب نداء تونس الذي فاز بانتخابات 2014 مع زعيمه الباجي قائد السبسي لكنه تحالف في النهاية مع النهضة التي خاض ضدها السباق ممثلًا عن التيار العلماني.

والأسبوع الماضي شدد القيادي داخل النهضة، عماد الحمادي، على أنهم لا يمانعون التحالف مع موسى قائلا "حركة النهضة لا تمنع التحالف مع موسى، وفي نهاية المطاف الدساترة (وهم الأشخاص أو الأحزاب المنفرعة عن الحزب الاشتراكي الدستوري الذي حكم تونس خلال حكم مؤسس الدولة التونسية الحبيب بورقيبة، ثم في ما بعد خلال فترة حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي) هم حلفاؤنا الأقرب في كل الأحوال وهناك قواسم كبيرة بيننا". وحسب ما أظهرته العديد من استطلاعات الرأي، يتصدر الحزب الدستوري الحر نوايا التصويت للانتخابات البرلمانية بفارق كبير عن حركة النهضة، لكنه يسير في طريقه دون حلفاء رغم تعدد الأحزاب القريبة منه.

وتشرط البعض من تلك الأحزاب تغييرا في خطاب موسى، لاسيما المتعلق بثورة 14 يناير

(وزارة الشؤون الدينية)، جامعة الزيتونة أيضا من المؤسسات الخاضعة لسيطرة النهضة ويكفي أن نقرأ بيانا لرئيس الجامعة لتكتشف درجة التعصب، لقد تغلغوا في هذه المؤسسات".

ويسايير معز علي رئيس جمعية اتحاد التونسيين المستقلين من أجل الحرية، الشرفي في قراءته حيث يؤكد أن هناك العديد من المساجد الخارجة عن السيطرة في تونس في الظرف الراهن. وقال علي لـ "العرب" إنه "لا يزال هناك الكثير من المساجد الخارجة عن السيطرة في تونس، حدث مؤخرا هجوم أكودة الإرهابي في سوسة (شرق) مدفؤه كانوا يترددون على أحد مساجد الحكم".

وفي تصريحه لـ "العرب" يرى الشرفي أن "المعركة يمكن اختزالها في ما جاء في تقرير محكمة المحاسبات (أعلى هيئة قضائية رقابية في تونس)، يجب تطبيق مخرجات ذلك التقرير وهو ما سيقتضي حتما إلى حكومة مدنية وإبعاد الغنوشي عن البرلمان وحركة النهضة عن الحكومة، لأن على حكومة المشيشي أن تتحرك ضد هؤلاء؛ الغنوشي يتحكم فيها".

ويضيف الشرفي "هذا التقرير رصد تجاوزات حركة النهضة وقلب تونس وهما الحاكمان اليوم، لقد سخرا مؤسساتها الإعلامية للدعاية الانتخابية وغيرها من التجاوزات، اليوم يجب تطبيق تلك المخرجات وتنظيم انتخابات مبكرة ستفضي إلى إبعاد النهضة وقلب تونس، ما يعني تشكيل حكومة مدنية، الغنوشي اليوم يريد إرغام السياسيين على الحوار والإقتتال، الحل في تقرير محكمة المحاسبات".

وبموازاة هذه الدعوات لانتخابات مبكرة تفاديا لشبح العنف الذي بدأ يخيم على الأجواء في تونس، توجد مطالبات أخرى بضرورة وقف هيمنة الإسلاميين أولا على المؤسسات والمنشآت على غرار المساجد والمؤسسات التربوية والجامعية كجامعة الزيتونة.

ويقول الشرفي إن "الغنوشي يقوم الآن بما يسمى بالتمكين، لا يزال ذلك مستمرا، الآن هناك العديد من الأشخاص يقول إنه لا علاقة بينهم وبين حزبه ولكنهم تابعون له ويتم توظيفهم وتنصيبهم في مناصب لخدمتهم، أيضا الفصل بين الدعوي والسياسي لا وجود له؛ الدعوي موجود في المدارس والمعاهد والمساجد والمدارس القرآنية وغيرها".

وبالرغم من تطمينات السلطات بشأن نجاحها في تحييد المساجد والمؤسسات التربوية وغيرها إلا أن العديد من الأوساط تشكك في ذلك. وقال الشرفي "وزير الشؤون الدينية يقول إن 90 في المئة من المساجد تمت السيطرة عليها، لكن ذلك غير صحيح، نحن بصدد فضح ذلك، هناك العديد من المساجد خارجة عن سيطرة السلطات



بالرغم من تطمينات السلطات بشأن نجاحها في تحييد المساجد والمؤسسات التربوية وغيرها إلا أن العديد من الأوساط تشكك في ذلك